الحوكمة كآلية لتفعيل وتطوير الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية

Governance as a mechanism for activating and developing Sharia supervision in Islamic financial institutions

نور الهدى عرعار
Nour Elhouda Arar
جامعة البليدة 02 علي لونيسي (الجزائر)، ene.arar@univ-blida2.dz
نصيرة محاجبية
Nassira Mehadjebia
جامعة البليدة 02 علي لونيسي (الجزائر)، hanenmhadjbia@yahoo.fr

تاريخ الاستلام : 2021.10.10 تاريخ القبول : 2021.10.28 تاريخ النشر : 2021.12.31

مستخلص : تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تسليط الضوء على موضوع الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في تفعيل الرقابة الشرعية، حيث ازداد الاهتمام بالصناعة المالية الإسلامية وذلك لمراعاتها الجانب الديني لذلك اهتم العديد من الباحثين بكل الجوانب المتعلقة بها خاصة فيما يتعلق بالرقابة الشرعية فهي المرأة العاكسة لمدى التزام المؤسسات المالية الإسلامية للشريعة الإسلامية في الخدمات التي تقدمها، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي من أجل عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالحوكمة والرقابة الشرعية وتحليل العلاقة بين تطبيق الحوكمة وتفعيل الرقابة الشرعية. ومن أهم النتائج المتوصل إليها، أن تطبيق الحوكمة في المؤسسات المالية يساهم في تفعيل الرقابة الشرعية من خلال توفير الاستقلالية لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية ما يمكن من أداء عملهم بكفاءة، وأيضا ضمان الإفصاح والشفافية لجميع الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة.

الكلمات المفتاحية : حوكمة، رقابة شرعية، مؤسسات مالية إسلامية.

تصنيف JEL : G34، G21.

Abstract: This study aims at trying to highlight the issue of governance in Islamic financial institutions and their role in activating Sharia supervision. The Islamic financial industry has become increasingly concerned with religious aspects, and many researchers have taken care of all aspects related to it, especially with regard to legitimate censorship, which is the mirror of the Islamic financial institutions' commitment to Islamic law in their services and in order to achieve the objectives of the study, we have used the descriptive approach. And analytical approach to presenting various concepts of governance and Sharia supervision and analyzing the relationship between governance and the activation of Sharia supervision. One of the most important findings is that governance in financial institutions contributes to the activating Sharia supervision by providing independence for the members of the Shariah Supervisory Board, which enables them to perform their work efficiently, as well as ensuring disclosure and transparency for all parties involved

Keywords: Governance, Sharia supervision, Islamic financial institutions.
JEL Classification Codes: G34 , G21.

المؤلف المرسل : نورالهدى عرعار، ene.arar@univ-blida2.dz

1. مقدمة

يعد مصطلح الحوكمة من المفاهيم التي ذاع صيتها في الآونة الأخيرة سواء على المستوى الدولي أو على المستوى المحلي، وفي جميع ميادين الحياة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية وغيرها من الميادين، فالحوكمة هي نهج أو طريقة تسمح بالإدارة الفعالة في المؤسسات.

وتشهد الصناعة المالية الإسلامية نموا متسارعا وذو نطاق عالمي، حيث قدر أن قطاع التمويل الإسلامي ساوى 2.5 تريليون دولار (الأصول المدارة) عام 2018 ومتوقعا أن ينمو بنسبة 5.5 % كمعدل سنوي مركب ليصل إلى 3.5 تريليون دولار عام 2024. (تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي، 2020/2019)، فالصناعة المالية الإسلامية وبسبب مراعاتها الجانب الشرعي في خدماتها المقدمة أصبحت البديل الشرعي للمؤسسات التقليدية الربوية للمسلمين وغير المسلمين أيضا ، وكنتيجة لهذا التطور والنمو كان لازما على هذه المؤسسات استحداث هيئات تعنى بالجانب الشرعي للخدمات المقدمة وذلك لمنح الثقة للمتعاملين بأن هذه الخدمات وفق الشرعية الإسلامية ومن بين هذه الهيئات هيئة الرقابة الشرعية.

وبما أن هيئة الرقابة الشرعية أهم ما يميز المؤسسات الإسلامية عن نظيرتها التقليدية، ويقع على عاتقها مهمة التأكد من مدى التزام المؤسسات المالية بأحكام الشريعة، وإبداء الرأي حول جميع عمليات ونشاطات هذه الأخيرة. وتطبيق الحوكمة في هيئات الرقابة الشرعية يضمن الرقابة الفعالة والمساءلة لمجلس الإدارة وضمان توفير بيئة تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، ومن خلال ما سبق ونظرا لأهمية الحوكمة في المؤسسات المالية وتأثيرها على نشاط هيئات الرقابة الشرعية يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما هو الدور الذي يمكن أن تقوم به الحوكمة في تفعيل الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية ؟

وللإجابة عن الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هو مفهوم كل من الحوكمة في المؤسسات المالية والرقابة الشرعية ؟
- كيف تساهم الحوكمة في تفعيل الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية ؟

وتستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الصناعة المصرفية نظرا للخدمات التي تقدمها والتي تكون متوافقة مع الشريعة الإسلامية ، كما يعد بموضوع الحوكمة بصفة عامة والحوكمة في المؤسسات المالية بصفة خاصة مهما، حيث تعد هذه الأخيرة آلية تضمن السير الحسن للمؤسسات المالية الإسلامية وتحقيق الشفافية والإفصاح لجميع الأطراف ذوي العلاقة.

ومن أجل الإجابة على اشكالية الدراسة قمنا بالتطرق إلى ثلاثة محاور، في المحور الأول تطرقنا إلى مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالحوكمة في المؤسسات المالية، وثم في المحور الثاني قمنا بالإلمام بمختلف الجوانب النظرية للرقابة الشرعية ، أما المحور الثالث والأخير خصصناه لدراسة دور الحوكمة في تفعيل الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية.

2. مفاهيم أساسية حول الحوكمة في المؤسسات المالية

الحوكمة هي نمط من أنماط التسيير الجيد للمؤسسات ،حيث يؤدي تطبيقها إلى تحسين الأداء ، وتطبيق الحوكمة في المؤسسات المالية مهم لما له تأثير على تحسن أداء هاته الأخيرة ما ينعكس على استقرار الاقتصاد ككل، ومن خلال هذا المحور سنتطرق إلى مفهوم الحوكمة بصفة عامة والحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية بصفة خاصة، بالإضافة إلى مبادئ حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية مع ذكر معايير الحوكمة في المؤسسات المالية الصادرة عن أهم الهيئات التى تعنى بالمالية الإسلامية.

1.2. تعريف الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية

قبل تعريف الحوكمة في المؤسسات المالية يجب أولا معرفة المقصود بالحوكمة والتي عرفتها مؤسسة التمويل الدولية IFC بأنها " هي نظام الذي يتم من خلاله إداراة الشركات والتحكم في أعمالها". (إبراهيم، حوكمة الشركات ومسؤولية الشركات عبر الوطنية وغسيل الأموال، 2010، صفحة 160)

كما تم تعريفها من قبل معهد المدققين الداخلين (محاسبيا): بأنها العمليات التي تتم من خلال الاجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح لأجل توفير إشراف على إدارة المخاطر، ومراقبة مخاطر المؤسسة والتأكيد على كفاية الضوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة على قيم المؤسسة. (داود، 2019، صفحة 77)

أما الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية فيمكن تعريفها على أنها: " النظام الذي يتم بواسطته توجيه المؤسسات المالية الإسلامية والرقابة عليها بحيث يتم تحديد فيها المسؤوليات لجميع الأطراف المشاركة، وبما فيها الهيئات الشرعية، وصلا لتحقيق العدالة والنزاهة والشفافية والاستقلالية بين الإدارة والمساهمين والعاملين فيها، وذوي العلاقات والمصالح، بالإضافة إلى وجود قنوات لتحقيق أهداف المؤسسة وتحقيق الرقابة على الأداء وتوفير نظام جزاءات واضح متفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها " (خولة و عبد الله، 2016، صفحة 17)

كما ينظر إلى الحوكمة في المؤسسات المالية كآلية تسمح بضمان العدالة لجميع أصحاب المصلحة من خلال المزيد من الشفافية والمساءلة اتجاه المبادئ الإسلامية، إن حوكمة الشركات في مجال الأعمال المتوافقة مع الشريعة ستبحث أولا في بنية المعاملات لمعرفة ما إذا كانت المعاملة تتضمن عناصر تبطل المكاسب أو الأرباح، فالشريعة لا تهتم فقط بالجوهر ولكن أيضا بشكل المعاملة. (Tarek & Mohamed, 2016, p. 123)

ومن خلال ما سبق يمكن أن نلاحظ أن أهداف الحوكمة في المؤسسات المالية تكمن فيما يلي :

- ضمان العدالة والنزاهة والشفافية والاستقلالية لجميع الأطراف ذوي المصلحة ؛
- ضمان الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية ؛
- توجيه المؤسسات الإسلامية والرقابة على أداءها.

2.2. مبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية

حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية لها خصوصية تميزها عن المؤسسات المالية التقليدية، وذلك أن الجوانب الشرعية هي علامة الفصل بين هذه المؤسسات والمؤسسات المالية التقليدية . وتكمن خصوصيتها في اختلاف المضمون معاملات المؤسسات المالية الإسلامية عن معاملات نظيرتها التقليدية، حيث تعتمد على مجموعة من المبادئ التي لا يمكن التنازل عنها، وتتمثل في : (خولة و عبد الله، 2016، صفحة 35)

- مبدأ المشاركة في الربح والخسارة: حيث أن العقود والمعاملات التي تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة تتميز بدرجة عالية من المخاطرة، مقارنة بالعقود التي تقوم على الفائدة المحددة مسبقا، ما يستلزم إدارة عادلة، ورقابة فعالة وشفافية واضحة توضح حقوق وواجبات كل طرف.
- مبدأ المتاجرة على أساس الملكية لا على أساس الدين.
- مبدأ التزام هذه المؤسسات في معاملاتها بأحكام الشريعة الإسلامية: ما يستلزم عدم تمويل المشاريع المحرمة، والتزام الأشخاص القائمين والعاملين في المؤسسات المالية الإسلامية، بمبادئ الشريعة الإسلامية في عملهم، وتصرفاتهم.

3.2. معايير الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية

حرصت العديد من الهيئات على وضع معايير لتطبيق الحوكمة في المؤسسات المالية ومن بين هذه الهيئات التي كانت سباقة لإصدار هذه المعايير هي هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية (AAOIFI)، فأصدرت هذه الأخيرة سبع معايير خاصة بالحوكمة، كما يعد مجلس الخدمات المالية الإسلامية من أبرز المؤسسات التي أصدرت معايير ومبادئ الحوكمة، حيث تبنى المجلس مبادئ الحوكمة الصادرة عن كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالإضافة إلى وثيقة لجنة بازل حول "تعزيز الحوكمة في المنظمات المصرفية". أنظر (خولة و عبد الله، 2016، الصفحات 61-62)

وباعتبار أن هيئة (الأيوفي) كانت السباقة لإصدار هذه المعايير، حيث تحظى هذه الأخيرة بالقبول العام لذلك ارتأينا عرض هذه المعايير، وهي على النحو التالي: (خلود و إبراهيم، 2019، الصفحات 622-623)

- **المعيار الأول : تعيين هيئة الرقابة الشرعيّة وتكوينها وتقريرها**؛ ويهدف هذا المعيار إلى وضع قواعد وإرشادات بشأن تعريف هيئة الرقابة الشرعيّة، وتعيين أعضائها وتكوينها والتقرير الصادر عنها لضمان التزام المؤسسات بأحكام الشريعة الإسلاميّة، وهذا المعيار ذو علاقة مباشرة بمهنة التدقيق الشرعي الخارجي.
- **المعيار الثاني: الرقابة الشرعيّة**؛ ويهدف هذا المعيار إلى وضع قواعد وإرشادات لمساعدة هيئة الرقابة الشرعيّة للمؤسسة في أداء التَّدقيق الشرعي الخارجي للتأكد من التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلاميّة المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعيّة للمؤسسة، وهذا المعيار ذو علاقة مباشرة بمهنة التدقيق الشرعي الخارجي
- **المعيار الثالث: الرقابة الشرعيّة الداخليّة**؛ ويهدف هذا المعيار إلى وضع قواعد وإرشادات حول التدقيق الشرعي الداخلي لدى المؤسسة أو أعمالها وفق أحكام الشريعة الإسلاميّة، وهذا المعيار ذو علاقة بمهنة التدقيق الشرعي الداخلي.
- **المعيار الرابع: لجنة المراجعة والحوكمة للمؤسسات الماليّة الإسلاميّة**؛ ويهدف هذاالمعيار إلى التعريف بدور لجنة المراجعة والحوكمة ومسؤولياتها في المؤسسات الماليّة الإسلاميّة، كما يبين شروط تكوين اللجنة، وحدد المتطلبات الواجب توافرها في اللجنة لكي تكون فعالة، وهذا المعيار يتعلق بشكل مباشر بمتطلبات الحوكمة.
- **المعيار الخامس: استقلالية هيئة الرقابة الشرعيّة**؛ ويهدف هذا المعيار إلى وضع القواعد والإرشادات اللازمة لمساعدة هيئة الرقابة الشرعيّة للمؤسسة في الجوانب المتعلقة بالاستقلالية وكيفية مراقبتها، ومعالجة المسائل المتعلقة بها، وهذا المعيار له علاقة مباشرة بمهنة التدقيق الشرعي الخارجي من حيث الالتزام بمتطلبات الأخلاقيات المهنية.
- **المعيار السادس: بيان مبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلاميّة**؛ ويهدف هذاالمعيار إلى وضع الحد الأدنى اللازم لإنشاء هياكل الحوكمة في المؤسسات الماليّة الإسلاميّة، وهذا المعيار يتعلق بشكل مباشر بمتطلبات الحوكمة.
- **المعيار السابع: المسؤولية الاجتماعيّة للمؤسسات**؛ ويهدف هذا المعيار إلى وضع معايير لتعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المالية الإسلامية في جميع جوانب أنشطتها، وتقديم التوجيه بشأن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الإسلاميّة الاجتماعيّة للمؤسسات. وهذا المعيار يتعلق بشكل مباشر بمتطلبات الحوكمة

3. الرقابة الشرعية - مفاهيم أساسية

تعد الرقابة الشرعية من أهم عوامل نجاح المؤسسات المالية الإسلامية فهي الجهة المخولة بالإشراف ومتابعة أنشطة وعمليات هذه الأخيرة، والتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية، ويتم الإشراف على المهام والأنشطة من قبل مجموعة من الفقهاء والموظفين المتخصصين في المالية الإسلامية تحت ما يسمى بهيئة الرقابة الشرعية، وعليه لابد من التطرق إلى تعريف الرقابة الشرعية و أهمية والهيئة المشرفة عليها ومهامها وتكوينها.

3. 1. مفهوم الرقابة الشرعية

الرقابة لغة : مُرَاقَبَةً، ورِقَاباً: رقَبَه، أي حرسه ولاحظه، (المعجم الوسيط ، 2004)، وجاء عن بن فارس القول: الر، والقاف، والباء، أصل واحد مطرد يدل على الانتصاب لمراعاة شيء. (الحياني، 2018، صفحة 64)

الرقابة الشرعية اصطلاحا : تعددت التعريفات المقدمة لمفهوم الرقابة الشرعية، ويعد هذا التعريف مختصر ويوضح ببساطة مفهومها وهو "التأكد من مطابقة أعمال المؤسسة المالية الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية حسب الفتاوى الصادرة والقرارات المعتمدة من جهة الفتوى". (علي، 2009، صفحة 16)

والرقابة الشرعية هي متابعة وتحليل الأنشطة والأعمال والتصرفات والعمليات التي تقوم بها المؤسسة للتأكد من أنها تتم وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك باستخدامها الوسائل والأساليب الملائمة المشروعة، مع بيان المخالفات والأخطاء وتصويبها ووضع البدائل والإرشادات لها، لمراعتها في الحاضر؛ لتحقيق الكسب الحلال، وفي المستقبل؛ بغرض التطوير إلى الأفضل. (نجاح، صفحة 637). ما يلاحظ من هذا التعريف أنه شامل حيث أن مهمة الرقابة الشرعية تبدأ أولا بالمتابعة والتحليل للعمليات ثم تصويب العمليات المخالفة للشريعة الإسلامية إن وجدت مع وضع البدائل لها، وهذا ما يؤدي على تفادي هذه الأخطاء وتحسين وتطوير الأداء مستقبلا.

وفي تعريف آخر للرقابة الشرعية هي حق شرعي، يخول الهيئة الشرعية سلطة معينة تمارسها بنفسها وعن طريق أجهزتها المعاونة، بهدف تحقيق أهداف المؤسسة المالية، وفقا لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية (إبراهيم عبد اللطيف، 2015، صفحة 182)

وتكمن أهمية الرقابة الشرعية لعدة أسباب أبرزها : (عادل، 2009، صفحة 23)

- تحقيق التزام المصرف والمؤسسة بالأحكام والمبادئ الشرعية ؛
- طمانة الجمهور من المتعاملين مع المصرف وغيرهم على شرعية النشاط الذي تقوم به المضارف والمؤسسات المالية الإسلامية ؛
- المساعدة في تاهيل العملين في المصرف الإسلامية وتدريبهم ؛
- ترتيب زيارات ميدانية لفروع المصرف، والإشراف على المعاملات الصادرة عن المصرف الإسلامي ؛
- ظهور كيانات مالية واستثمارية غير جادة تنص نظمها الأساسية وقوانين انشائها على أنها تعمل وفقا لأحكام الشريعة، دون وجود رقابة تكفل التحقق من ذلك. (بن عمارة، 2014، صفحة 221)

3. 2. مراحل الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية

لأجل تحقيق الهدف الرئيسي لهيئة الرقابة الشرعية يجب أن تمر الرقابة الشرعية على العمليات والأنشطة للمؤسسات المالية الإسلامية على ثلاث مراحل أساسية متتالية وهي :

أ- **الرقابة الشرعية السابقة للتنفيذ :** أو تسمى بالرقابة الوقائية للعمليات والمشاريع التي تنوي إدارة البنك تنفيذها، فتقوم الرقابة الشرعية بجمع كل البيانات والمعلومات لتعرضها فيما بعد عمل هيئة الفتوى لتدلي برأيها قبل إقدام البنك على تنفيذها فإذا تبين أنيا مخالفة لأحكام الشريعة استبعدتها أو قامت بتعديلها بما يتوافق مع الأحكام الشرعية. (عبد القادر و لعلا، 2017، صفحة 77)

ب- **الرقابة أثناء التنفيذ أو تسمى بالرقابة العلاجية** : عادة ما تتناول هذه الرقابة العمليات الجديدة على المصرف، وذلك بمتابعة أعماله خلال التنفيذ للتأكد من التزام المصرف بأحكام الشريعة، مع التوجيه والتقييم لهذا التنفيذ. (بلبية، 2017، صفحة 441)

ت- **الرقابة اللاحقة للتنفيذ :** أي الرقابة التكميلية أو رقابة المتابعة فتمثل أغلب أعمال الرقابة الشرعية لأنها تتناول الأعمال العادية والمتكررة والتوجهات الصادرة عن جهة الاختصاص، كمراجعة ملفات العمليات الاستثمارية بعد التنفيذ ومراجعة البيانات الدورية الرسمية من المصرف للجهات الرسمية ومراجعة تقارير الجهات الرقابية الخارجية كالبنك المركزي. (عبد القادر و لعلا، 2017، صفحة 78)

وبمعنى آخر تقوم هيئة الرقابة الشرعية في نهاية كل عام بتقييم عمل البنك من الناحية الشرعية، لأن أساس قيام البنك هو تطبيق قواعد العمل البنكي الإسلامي وكذا الأمر يتطلب من الهيئة المراجعة المستمرة أعمال البنك

3. إجراءات الرقابة الشرعية

تتم الرقابة الشرعية على المراحل التالية :

- تخطيط إجراءات الرقابة الشرعية ؛
- تنفيذ إجراءات الرقابة، وإعداد ومراجعة أوراق العمل ؛
- توثيق النتائج عن كل مرحلة، وإصدار التقرير .

والجدول التالي يوضح كل مرحلة من تلك المراحل :

الجدول1. مراحل إجراء الرقابة الشرعية

تخطيط إجراءات الرقابة الشرعية	تنفيذ إجراءات الرقابة، وإعدادومراجعة أوراق العمل	توثيق النتائج عن كل مرحلة، وإصدار التقرير
• ضرورة تنفيذ عملية التدقيق وفقا لخطة ملائمة تشمل على فهم كامل لعمليات المؤسسة من حيث منتجاتها، ومواقعها، وفروعها، والشركات التابعة لها، والحصول على قائمة الفتاوى والقرارات والإرشادات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية • توثيق الخطة وكذا أسس اختيار العينات وحجمها.	• تقوم عادة هيئة الرقابة الشرعية باجراءات الرقابة التالية : • التعرف على ان المؤسسة ملمة بالشريعة، وملتزمة بتطبيقها؛ • التحقق من أن المعاملات المبرمة خلال العام كانت لمنتجات معتمدة من قبل الهيئية الشرعية؛ • مراجعة العقود والاتفاقيات والمعلومات والتقارير ومحاضر الاجتماعات... إلخ؛ • مناقشة النتائج مع إدارة المؤسسة مع توثيق كل الاجراءات السالفة الذكر في أوراق عمل منظمة ومرتبة.	• تقوم هيئة الرقابة الشرعية بتوثيق العمل الذي قامت بيه والمناقشات التي تم إجراؤها؛ • قراءة تقرير هيئة الرقابة الشرعية في الجمعية العمومية السنوية للمؤسسة؛ • كذلك يجب إعداد تقرير مفصل إلى إدارة المؤسسة إذا اقتضى الأمر.

المصدر : من إعداد من إعداد الباحثتان بالاعتماد على (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، 1438، الصفحات 1022-1024)

3.3. هئية الرقابة الشرعية

يقوم بمهام الرقابة الشرعية هيئة تسمى هيئة الرقابة الشرعية وهي عبارة عن " جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية وله إلمام بفقه المعاملات، ويعهد لهيئة الرقابة الشرعية توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وتكون فتواها وقرارتها ملزمة لها" (نوال و عطية، 2015، صفحة 296)

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن هيئة الرقابة الشرعية هي عبارة عن :

- جهاز مستقل عن الإدارة والموظفين ؛
- متكون من الفقهاء او من أشخاص ذو معرفة بالمؤسسات المالية الإسلامية ؛
- تتمثل مهمتها في المراقبة والإشراف وتحليل أعمال نشاطات المؤسسات المالية الإسلامية ومدى مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية.

4.3. أنواع هيئات الرقابة الشرعية

تتنوع هيئات الرقابة الشرعيّة إلى أربعة أنواع هي :

- **هيئة الفتوى والرقابة الشرعيّة** : وهي التي تقوم بالإفتاء والإجابة عن الاستفسارات التي ترد إلى الهيئة من قبل كافة الجهات التابعة للمؤسسة المالية، كما تعنى بالنظر في أعمال المؤسسة وأنشطتها المالية المختلفة وإصدار الرأي الشرعي حيالها، والنظر في العقود وصيغ الاستثمار والمنتجات المالية التي تعلن عنها تلك المؤسسة. (المغربي، 2016، صفحة 183)
- **جهاز الرقابة الشرعية الداخلي** : المتمثل بالمراقب الشرعي المقيم في المؤسسة الماليّة الإسلاميّة، والمتابع لسير العمل (خلود و إبراهيم، 2019، صفحة 625)
- **الهيئة العليا للرقابة الشرعيّة** : والتي تتبع غالباً البنك المركزي، وتقوم بالإشراف على المصارف الإسلاميّة على مستوى الدولة بالتنسيق مع هيئات الرقابة الشرعيّة لكل مصرف، وهي غير موجودة في الواقع العملي ونرجو وجودها. (خلود و إبراهيم، 2019، صفحة 625)
- **شركات الاستشارات والرقابة الشرعية الخاصة** : والمقصود هنا التدقيق الشرعي الخارجي على المؤسسات الماليّة الإسلاميّة (خلود و إبراهيم، 2019، صفحة 625) ، وهو شكل جديد من الرقابة الشرعية للبنوك الإسلامية بدأ في الظهور والنمو وهو ما يعرف بشركات الاستشارات والرقابة الشرعية الخاصة المستقلة عن المؤسسات المالية وعن الجهاز المصرفي الحكومي، وهي شركات لا تزال في خطواتها الأولى، وتعود نشأتها إلى الخمس سنوات الأخيرة (المغربي، 2016، صفحة 184).

5.3. شروط أعضاء هيئات الرقابة الشرعية وصلاحياتهم

من أجل أن تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمهامها يجب أت تتوفر لها العديد من الشروط والصلاحيات واهمها : (زرقط، 2015، صفحة 101)

- يشترط في أعضاء هيئة الرقابة الشرعية التخصص في فقه المعاملات والإلمام الكافي بطبيعة عمل المصارف والإحاطة بالواقع والبنية الاقتصادية والقانونية ؛
- استقلالية هيئة الرقابة الشرعية وتعرف بأنها ترتيب العلاقة الإدارية بين أفراد الهيئة الشرعية والمؤسسة المالية بطريقة تولد الحوافز الكافية لتحقيق الحياد الموضوعية فيما يصدر عن تلك الهيئة، ومن مظاهر تلك الاستقلالية تعيين الهيئة وتحديد مكافأة من قبل الجمعية العمومية ؛

- الالتزام الكامل من قبل المؤسسة وفق مختلف مستوياتها الإدارية ابتداء من جلس الإدارة بتوفير كل المعلومات والتمكين من الإطلاع على كل المستندات المطلوبة نظاما أو وفق اللوائح والأنظمة أو المطلوبة بشكل خاص من أعضاء الهيئة الشرعية دون تأخير أو إبطاء ؛
- إلزامية قرارات هيئة الرقابة الشرعية ومتابعة تطبيقها على نحو شامل وكامل.

بالإضافة إلى ذلك يجب أن يتوافر في أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الشروط التالية : (نوال و عطية، 2015، الصفحات 104-105)

- ألا يكونوا من العاملين بالمؤسسة المالية الإسلامية، أو أعضاء بمجلس إدارتها ضمانا استقلالهم، وعدم التأثير عليهم ؛
- أن تحدد اختصاصات الهيئة بحيث تكون قادرة على القيام بالرقابة الشرعية على جميع أعمال المؤسسة، وتزود بالإمكانيات التي تساعدها على ذلك ؛
- ويجب أن تتكون هيئة الرقابة الشرعية من أعضاء لا يقل عددهم عن ثلاثة، و لهيئة الرقابة الشرعية الإستعانة بمختصين في إدارة الأعمال أو الاقتصاد وغيرهم.

4. دور الحوكمة في تفعيل الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية

ينعكس تطبيق الحوكمة على أهم جهاز في المؤسسات المالية الإسلامية وهي هيئة الرقابة الشرعية باعتبارها مصدر ثقة للمتعاملين لالتزام المؤسسات المالية بالشريعة الإسلامية، وحوكمة نشاطاتها تودي إلى تفعيل دورها ومن خلال الآتي سنتطرق إلى دور الحوكمة في تفعيل الرقابة الشرعية حيث يجب أولا معرفة دوافع وأساب تطبيق الحوكمة بالنسبة للرقابة الشرعية

1.4. أسباب تطبيق الحوكمة بالنسبة لهيئات الرقابة الشرعية

هناك عدة أساب أدت إلى ضرور تطبيق الحوكمة في هيئات الرقابة نذكر منها ما يلي : (سميرة، 2019، صفحة 222)

- استفادة بعض المؤسسات المالية من الفتاوى الصادرة من الهيئات الشرعية والتي اتسمت بمراعاة واقع معين وظروف خاصة ووظفت ذلك لصالحها ولصالح أصحاب حقوق الملكية فيها ؛
- غياب الشفافية الكاملة بين المؤسسات المالية الإسلامية وعملائها، فالعميل من قواعد العمل في المصرف لا يمكنه الاطلاع على الاختيارات الفقهية الأخرى التي لم ترجحها الهيئة وحجة المصرف في ذلك أن الأمر يعود للهيئة وهو مبين في العقود التي يوقع عليها العميل ومعلوم أنه ليس كل عميل بإمكانه قراءة العقد والتعرف على تفاصيله، كما أن الخبير بهذه العقود يدرك أنها تصاغ صياغة في الغالب ما تجعل الشروط دائما تصب في صالح المؤسسة، وأن العميل تحت سلطان الحاجة يوافق على ما يعرض عليه تلقائيا ؛
- تعمل حوكمة الرقابة الشرعية على تحسين اختيار هيئة الرقابة الشرعية ونوعيتها والمساهمة في تطوير استراتيجيات واضحة للمؤسسات المالية الإسلامية تقوم على الفعالية والمهنية، ومن شأن ممارسات أدوات الحوكمة على أنشطة الرقابة الشرعية أن تؤدي إلى تحسين الشفافية، والرقابة الداخلية، وانتظام التقارير المالية، فتقلص بذلك الفساد وإساءة استغلال المنصب ؛
- ينتج عن حوكمة الرقابة الشرعية داخل النظام المصرفي الإسلامي استقرار الاقتصاد من خلال رقابة مصرفية أفضل، وكذا تحسن إدارة المخاطر، وتقليص تكاليف رأس المال، وهذا من شانه تحقيق النمو وهناك نوعان من المحركات للإصلاح من وراء تطبيق الحوكمة على أنشطة الرقابة الشرعية، أولهما مرتبط بمواطن الفشل والانهيار، أما النوع الثاني فهو استباقي يرتبط ببحث المؤسسات المالية عن الاستثمار، والحاجة إلى تحسين التنافسية، واكتساب النفاذ إلى الأسواق الإقليمية والدول؛
- الالتزام بآليات الحوكمة في أنشطة الرقابة الشرعية سؤدي إلى تطوير أدائها، والتغلب على مشاكلها المختلفة وزيادة قدرتها التنافسية والتشغلية والإدراية.

4. 2. دور الحوكمة في تفعيل نشاط هيئات الرقابية الشرعية:

ويمكن أن تعمل أدوات الحوكمة على تنظيم الرقابة الشرعية وتجانسها من خلال عدة مجالات منها : (حسين، 2014، صفحة 12)-

اختيار وتعيين هيئات الرقابة الشرعية ؛

- **استقلال الهيئة الشرعية:** ويقصد بها مد قدرة الهيئة الشرعية للمؤسسة على إصدار الفتاوى والأحكام الشرعية وفق ما تقتضيه ضوابط الاجتهاد وشروط الإفتاء دون أن يكون هناك مؤثرات على أعضائها تولد تهمة التبعية أو المحاباة ؛
- **السعي لتعيين هيئة رقابة شرعية مركزية في الدولة:** يرى بعض المختصين بأن تعدد الهيئات الشرعية يؤدي إلى تضارب الفتوى ونحو البعض إلى التساهل في الفتوى ، والأفضل أن تكون هناك هيئة شرعية موحدة مركزية لا تتبع لأي من المؤسسات المالية الإسلامية فتنظر في المسائل بحيادية واستقلالية تامة.

5. خاتمة

للحوكمة دور كبير في تنظيم وتعزيز الرقابة الشرعية حيث لا يقتصر دورها على تعزيز الإفصاح والشفافية بل يتعدى إلى المراقبة والتوجيه والتأكد من مدى التزام هذه الأخيرة بالمتطلبات الشرعية، فالرقابة الشرعية هي الجهة التى تؤكد على الالتزام بالشريعة الإسلامية، وتأتي الحوكمة كآداة لتدعم الرقابة الشرعية في أداء مهامها باستقلالية وشفافية ما يعزز ثقة الجمهور والأطراف ذات العلاقة بهذه المؤسسات المالية الإسلامية، ومن خلال دراستنا لموضوع **"الحوكمة كأداة لتفعيل وتطوير الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية"** توصلنا للنتائج التالية :

- تساهم الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية خلال: التطبيق السليم لمبادئها على توفير بيئة قائمة على الشفافية والمساءلة مما يمكن هذه المؤسسات من القيام بعملها وتحسين أداءها ؛
- تطبيق الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية يضمن مراعاة الشرعية الإسلامية ما يعزز ثقة الجمهور بالخدمات المقدمة ؛
- تعد الحوكمة أداة فعالة للدعم وتعزيز الرقابة الشرعية فهي تعمل على توفير الاستقلالية للهيئات التى تعنى بالرقابة الشرعية لأجل القيام بعملها بكفاءة ومن دون تدخل لأي جهة.

وبناء على ما تم التوصل إليه من نتائج، يمكن تقديم التوصيات التالية :

- ضرورة نشر الوعي لدى المؤسسات المالية الإسلامية بأهمية تطبيق الحوكمة من خلال القيام بالندوات وعقد المؤتمرات عن فوائد تطبيق الحوكمة ؛
- ينبغي تشجيع وتعزيز الحوكمة في المؤسسات المالية كآداة لتنظم وتعزيز الرقابة الشرعية ، وبالتالي تحسين أداء هيئات الرقابة الشرعية من جهة ومن جهة أخرى تحسين أداء المؤسسات المالية الإسلامية ككل ؛
- عقد ندوات علمية حول حوكمة الرقابة الشرعية ووضع الطرق والأسس لتحقيق أفضل الممارسات المتعلقة بها.

هذه الدراسة يمكن أن تتدعم بمواضيع نتعبرها كآفاق بحثية تدخل في إطار هذا البحث ويمكن أن نخلصها فيما يلي:

- أثر الحوكمة الشرعية على جودة التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية ؛
- دور هيئات الرقابة الشرعية في تعزيز حوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية ؛
- أثر الحوكمة الشرعية على الإداء المالي للمؤسسات المالية الإسلامية.

6. قائمة الصادر والمراجع

Tarek, R. G., & Mohamed, G. A. (2016). Corporate Governance of UAE Financial Institutions: A Comparative Study between Conventional and Islamic banks. *Journal of Applied Finance & Banking , 6*(5), pp. 119-160.

إبراهيم العبيدي إبراهيم عبد اللطيف. (2015). *المصرفية الإسلامية مفاهيمها وخصائصها وتطبيقاتها*. الإمارات العربية المتحدة : دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري .

أحمد سيف نعمان الحياني. (4 ديسمبر, 2018). هيئات الفتوى والرقابة الشرعية ودورها في ضبط أعمال المصارف الإسلامية- دراسة في الشريعة الإسلامية والقانون اليمني. *مجلة الدراسات الاجتماعية ، 24* (4)، 57-87.

أحمد طنش خلود، و عبد الحليم عبادة إبراهيم. (ديسمبر, 2019). استقلالية هيئات الرقابة الشرعية ودورها في تعزيز العمل المصرفي الإسلامي في ضوء معايير الحوكمة الصادرة عن ايوفي: دراسة تحليلية نقدية. *مجلة جامعة الشارقة ، 16* (2)، 615-650.

المعجم الوسيط . (2004).

بن عبد الله عمر بريان عادل. (21 يونيو , 2009). أساليب تفعيل دور الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية . *مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول* . دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي .

بن عمارة نوال و العربي عطية. (2015). آليات ومتطلبات حوكمة هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية. *19* (4)، 289-309.

بن محمد العيدروس علي. (31-3ماي, 2009). الرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية (تعريفها، أهميتها، ضوابط العاملين فيها، مجالات عملها، تفعيلها). *مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول* . دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي.

بوساحة محمد لخضر، و بلحيمر إبراهيم. (جوان , 2016). تفعيل دور الرقابة الشرعية في الإبتكار المصرفي الإسلامي. *أبحاث اقتصادية وإدارية* (العدد التاسع عشر)، 96-112.

تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي. (2020/2019). تاريخ الاسترداد 25 08, 2020، من https://kantakji.com/files/OdHOc.pdf?fbclid=IwAR1WK9HiOlfLQfkgBIqXLIT15cfMyt52rTaXcXCXW0ERiniIfbNrTaDUguw

جوادي سميرة. (ديسمبر, 2019). الحاجة إلى تفعيل حوكمة هيئات الرقابة الشرعية - بالإشارة إلى حالة السودان-. *مجلة إقتصاد المال والأعمال ، 04* (02)، 2017-228.

حيرش عبد القادر، و رمضاني لعلا. (3 جوان, 2017). نحو تفعيل الحوكمة الشرعية في البنوك الإسلامية من وجهة نظر محاسبية -دراسة حالة الجزائر-. *دارسات العدد الاقتصادي* (3)، 73-91.

رشيد زرقط. (2015). محدودية مهام هيئة الرقابة الشرعية بالمصارف الإسلامية في ظل النظام المصرفي التقليدي البحت-دراسة حالة بنك البركة الجزائري-. *مجلة دافتر اقتصادية ، 6* (2)، 96-108.

سلمان بن عيسى داود. (2019). حوكمة منظومة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية بين تطبيق المعاصرين ونظرة المؤسسين. *الجامعة الإسلامية للدراسات الشرعية والقانونية ، 27* (2)، 67-96.

سيد أحمد إبراهيم. (2010). *حوكمة الشركات ومسؤولية الشركات عبر الوطنية وغسيل الأموال*. مصر : الدار الجامعية .

عبد المطلب الأسرج حسين. (24-25 أكتوبر , 2014). الرقابة الشرعية في إطار عمل الحوكمة . *وقة بحثية مقدمة في المؤتمر الدولي الثاني حول المالية الإسلامية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية: أي آفاق؟* . المملكة المغربية ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السوسي : جامعة محمد الخامس بالرباط.

عثمان أبو العنين نجاح. (بلا تاريخ). الحوكمة في المؤسسات المالية. *المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة*. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية قسم العلوم المالية والمصرفية: جامعة اليرموك، اربد-الأردن.

فريز النوباني خولة، و صديقي عبد الله. (2016). *حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية* . كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية .

محمد الفاتح محمود بشير المغربي. (2016). *المراجعة والتدقيق الشرعي:الطبعة الأولى* . المملكة الأردنية الهاشمية: دار الجنان للنشر والتوزيع.

محمد بلبية. (2017). هيئات الرقابة الشرعية ودورها في متابعة أعمال المصارف الإسلامية. *مجلة الأحياء* (20)، الصفحات 433-446.

نوال بن عمارة. (2014). واقع وتحديات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. *مجلة العلوم الإنسانية ، 14* (2)، 217-233.

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (1438). *معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاخلاقيات*. الرياض: دار الميمان للنشر والتوزيع.

للاستشهاد بهذا المقال وفق طريقة (APA) :

نورالهدى عرعار ونصيرة محاجبية. (2021). الحوكمة كآلية لتفعيل وتطوير الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية. *مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية*. المجلد 03 / العدد02-2021